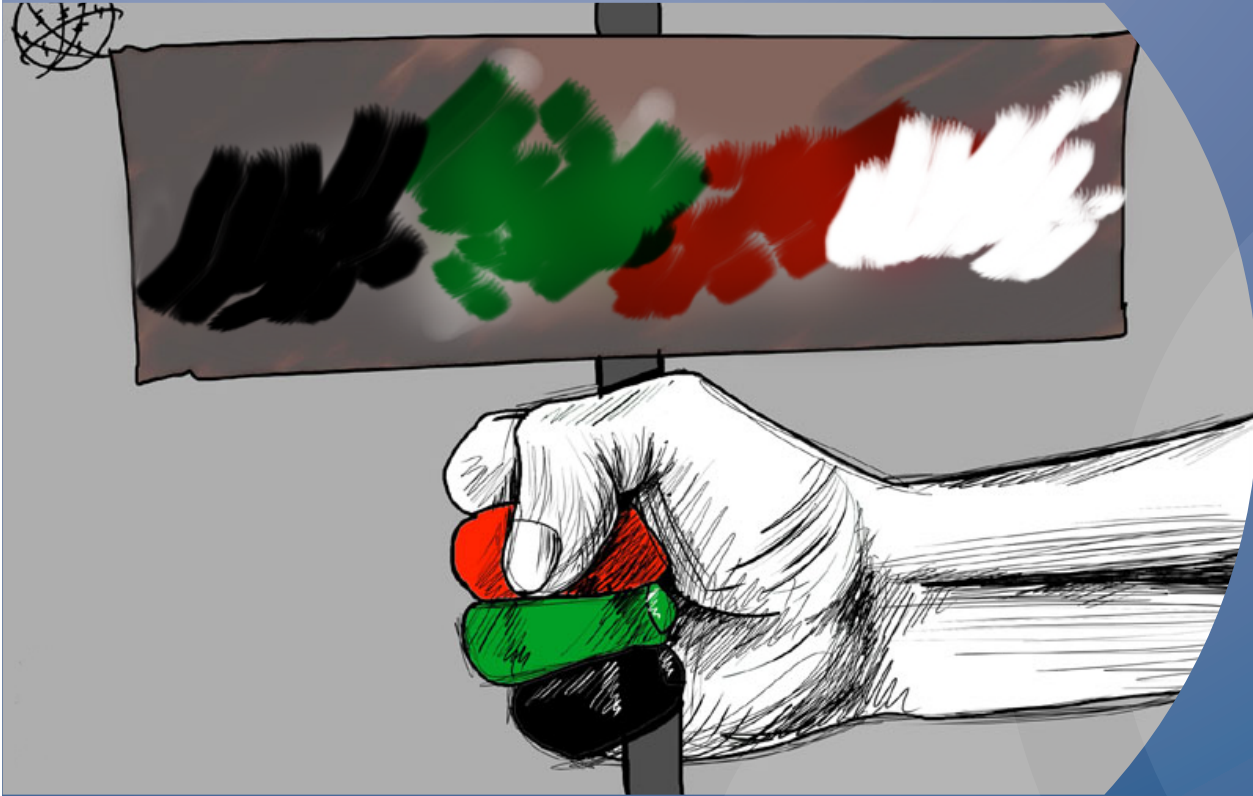


في عامه العاشر الانقسام الفلسطيني ومعوقات الوحدة



إكرام محمد ذياب زيادة

في عامه العاشر

الانقسام الفلسطيني ومعوقات الوحدة

تناولت الدراسة موضوعي الانقسام والمصالحة في الساحة الفلسطينية، من حيث مسببات الأول، وتداعياته، ومعوقات تحقق الثاني. من خلال الاجابة على تساؤلين رئيسين: ما هي الاسباب البنيوية للانقسام؟، وما هي سيناريوهات المصالحة الوطنية بعد اتفاق القاهرة أكتوبر ٢٠١٧ على ضوء المتغيرات الفلسطينية الداخلية والخارجية؟.

وخلصت الدراسة الى أن للانقسام جذوراً بنيوية أبعد مما حصل في يونيو ٢٠٠٧، كما كشفت الدراسة الى أن استمرار الانقسام لعشر سنوات، وفشل جميع مبادرات المصالحة، يكشف إخفاق السياسة الفلسطينية في إعادة بناء المشروع الوطني، وإلى أن أغلبية المؤشرات العملية تدل على أن هذا الانقسام مرشح للاستمرار، وأن سيناريو التوصل الى اتفاق مصالحة صورية جزئية هو السيناريو الأقرب على المنظور القريب.

وختاماً أوصت الباحثة بالعديد من التوصيات، أهمها: ضرورة إعادة ترتيب البيت الفلسطيني، والاتفاق من جميع الفصائل الفلسطينية على مشروع وطني واحد في التعامل مع الاحتلال الاسرائيلي، وإصلاح منظمة التحرير وإعادة تفعيلها كممثل شرعي ووحيد للفلسطينيين، وتطوير آليات صناعة القرار الوطني الفلسطيني، وتقليل تأثيرات السياسة الدولية والهيمنة والضغط الإسرائيلية. ثم اوصت بضرورة إجراء انتخابات للمجلس التشريعي والرئاسة وإفساح المجال أمام الشعب لكي يجدد الولاية الشرعية لمن يعتقد أنه الأفضل في الدفاع عن مصالحه.

الملخص

شكّل الانقسام الفلسطيني المستمر منذ ما يقارب عشر سنوات متتالية، تهديداً لفرص استعادة الوحدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك بالنظر إلى الإجراءات التي اتخذها طرفا الانقسام فيما يتعلق ببناء المؤسسات الإدارية، الاقتصادية، الخدماتية والأمنية وتدشينها، وسمة ازدواجية التي وسمت النظام السياسي والقانوني في غياب الوحدة السياسية للمنطقتين المتنازعتين.

ما يجري فلسطينياً يشبه، إلى حد ما، الذي جرى في عدد من الدول العربية من انهيار للدولة الوطنية (ككيان سياسي وطني)، فما جرى خلال العقدين ونصف عقد الأخيرين هو التفكك المتدرج للكيان السياسي الفلسطيني كما شكلته وهيمنت عليه منظمة التحرير الفلسطينية خلال عقودها الثلاثة الأولى، غير أن تداعي الدولة الوطنية العربية (العراق؛ سورية؛ اليمن؛ ليبيا) جرى بفعل التدخلات والضغوط الخارجية المباشرة وتراكم التناقضات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الداخلية، بينما تداعى الحقل السياسي الوطني في الحالة الفلسطينية تحت وطأة تغوّل الدولة الاستعمارية الاستيطانية، وتحت وقع التناقضات الداخلية تحديداً.^(١)

المقدمة

فبعد عشر سنوات، ما زالت أسئلة كثيرة ومهمة تُطرح حول موضعي الانقسام والمصالحة، من حيث مسببات الأول وتداعياته ومعوقات تحقيق الثاني. من بين هذه الأسئلة: ما هي الأسباب البنيوية للانقسام؟، وما هي سيناريوهات المصالحة على ضوء المتغيرات الفلسطينية الداخلية والخارجية؟.

وتناقش الدراسة هذه التساؤلات من واقع فرضيتان رئيستان، الأولى أن للانقسام الفلسطيني جذوراً أعمق مما جرى في يونيو ٢٠٠٧، وأبعد من كونه خلاف أو صراع سياسي بين حركتي فتح وحماس، والثانية أن مبادرات إنهاء الانقسام بصيغها المختلفة هي صيغ لإعادة إنتاجه تقوم على تقاسم السيطرة والنفوذ بين حركتي فتح وحماس، ما يحد من قدرتها على إنهاء الانقسام.

وللإجابة على تساؤلات الدراسة، والتحقق من فرضياتها، وبناءً على طبيعة الدراسة، فإن الباحثة استخدمت في إجراء الدراسة المنهج التفكيكي التاريخي، وذلك في تناول جذور الانقسام الفلسطيني، وأسبابه، كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، لأنه يناسب الظاهرة موضع البحث وذلك عبر التحليل

١ - هلال، جميل: تفكك الحقل الفلسطيني، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٠٧، ٢٠١٦، ص ٧.

الوصفي القائم علي وصف الظاهرة, ثم القيام بتحليلها بالشكل الذي يوضّح ويبين مسببات الانقسام الفلسطيني،
ومعوقات الوحدة، ومستقبل المصالحة الفلسطينية.

تتناول الدراسة هذه الادعاءات تحت خمسة عناوين:

أولاً: جذور الانقسام الفلسطيني.

ثانياً: أسباب الانقسام السياسي الفلسطيني ٢٠٠٧

ثالثاً: تداعيات الانقسام الفلسطيني على المشروع الوطني والقضية الفلسطينية.

رابعاً: (مبادرات الوحدة) مصالحة أم إعادة إنتاج للانقسام.

وخامساً وأخيراً: مستقبل المصالحة الفلسطينية. إضافة الى الخاتمة والتوصيات.



أولاً جذور الانقسام

إن القارئ المتفحص لواقع المجتمع الفلسطيني يمكنه قراءة الانقسام من منظور أبعد مما جرى في يونيو ٢٠٠٧، فما حدث في غزة إنما هو تنويع لصيرورة الخلافات العميقة والمترابطة التي واجهت النظام السياسي الفلسطيني منذ تأسيسه كمشروع لحركة التحرير الوطني الفلسطيني، ثم تعمق وازداد إشكالاً مع وجود السلطة الوطنية الفلسطينية، حتى وصل لمرحلة الانفجار مع انقلاب حركة حماس، وسيطرتها على قطاع غزة.^(١) ويُعد الخلاف حول حدود الدولة، وشرعية منظمة التحرير، واتفاقية "أوسلو"، من أبرز القضايا الخلافية التي أوجدت الانقسام بين القوى السياسية الفلسطينية على مختلف توجهاتها. وسنختص بتحليل أبرز نقاط هذا الخلاف على حركتي حماس وفتح.

فبعد أن تركز هدف حركة "فتح" منذ تأسيسها على تحرير فلسطين كاملة، أظهرت وثيقة الاستقلال والدولة في الجزائر عام ١٩٨٨ استعداد منظمة التحرير و"حركة فتح" للتنازل عن الجزء الأكبر من فلسطين، في مقابل إعلان الدولة الفلسطينية في حدود الأراضي التي احتلت منذ سنة ١٩٦٧ فقط، وفي إطار تسوية سياسية مع دولة الاحتلال الاسرائيلي، تقوم على أساس قرارات مجلس الأمن، الأمر الذي ترجمته منظمة التحرير عملياً بعد ذلك بتوقيعها "اتفاق أوسلو" في سنة ١٩٩٣.^(٢) بينما قام فكر حركة "حماس" السياسي على عدم جواز التفريط أو التنازل عن أرض فلسطين التي احتلت عام ١٩٤٨، أو أي جزء منها، فهي أرض غير قابلة للتجزئة والتقسيم، وهي حق للشعب الفلسطيني لا يزول بالتقادم، ولا يُبطل ذلك الحق أي إجراء عسكري أو قانوني.^(٣) وعلى الرغم من أن حركة "حماس" أظهرت مرونة سياسية وقبلت لاحقاً بدولة فلسطينية على أراضي ١٩٦٧ وفقاً لوثيقة الوفاق الوطني ٢٠٠٥ وترجمته لاحقاً في وثيقتها السياسية الجديدة مايو ٢٠١٧. إلا أن موقفها من التحرر وحدود فلسطين ورفض التنازل عن أي جزء من أرض فلسطين التاريخية، والاعتراف بإسرائيل بقي ثابتاً لم يتغير، وشكل موقفاً مبدئياً، واستراتيجياً ثابتة في فكر الحركة السياسي، وفي تصريحات قياداتها.

ما حدا "حماس" بوصف "وثيقة الاستقلال" بأنها انحراف عن المسار الوطني، ورفض توجه المنظمة الصريح إلى الاعتراف بإسرائيل، واعتبرته تخلياً من منظمة التحرير عن برامجها وتوجهاتها الوطنية، كما شككت حركة حماس في شرعية تمثيل المنظمة، ورفضت نتائج ما أسفر عنه اتفاق أوسلو باعتباره خيانة وطنية.

وفي ظل "اتفاق أوسلو"، قامت السلطة الوطنية الفلسطينية، كشكل من أشكال الحكم الذاتي، سيطرت حركة "فتح"، بصفها التنظيم السياسي الأكبر في منظمة التحرير على مؤسسات السلطة الفلسطينية (الحكومة، الرئاسة، أجهزة الأمن، القضاء، المجلس التشريعي الفلسطيني) بأشد من سيطرتها على مؤسسات منظمة التحرير.

١ - أبراش، إبراهيم: جذور الانقسام الفلسطيني ومخاطره على المشروع الوطني: مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ٢٠، العدد ٧٨، ٢٠٠٩، ص ٥.
٢ - شعث، عزام: الانقسام الفلسطيني، ومعوقات استعادة الوحدة الوطنية، مجلة سياسات، العدد ٢٤، ٢٠١٣، ص ١٤.
٣ - الحسيني، سنية: الانقسام وحدود التباين الفكري بين "فتح" و"حماس"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٠٥، ٢٠١٦، ص ١٤٧.

ليعيش المجتمع الفلسطيني منذ "اتفاق أوسلو" ثنائية حادة، واستقطاباً بين توجيحين، وفصيلين، وأيديولوجيتين، أو برنامجين سياسيين، وهما: التسوية السياسية- النضال السياسي، والمقاومة المسلحة_النضال العسكري.^(١) هذه الثنائية الاستقطابية المعبر عنها بمقولات متعددة منها نهج التسوية، نهج المقاومة، (السلطة، المعارضة)، (الإسلامي، العلماني)، (فتح، حماس)، (الفساد، الإصلاح)، (الاستسلام، الممانعة)، (العقلاني، الظلامي)، (رايات صفراء، رايات خضراء)، ما دفعت باتجاه صراع حاد، وانقسام، ومحاولات إقصاء، وتشويه ورفض للآخر، وانعكس ذلك سلبياً على ازدواجية الخطاب السياسي الفلسطيني؛ حيث يحاول كل طرف إثبات قدرته على ضرب الطرف الآخر،^(٢) وبقيت الأمور بين الطرفين تتصاعد إلى درجة الاحتكام إلى السلاح، وإلى ما يشبه الحرب الأهلية بين الطرفين بين حين وآخر، وهذا ما يعزز أن اتفاق أوسلو عزز مفهوم الانقسام والتصادم بين الفلسطينيين.

بالتالي إن استمرار الانقسام بين حركتي فتح وحماس هو انعكاس لخلاف سياسي عميق واختلاف بين منهجين حول طريقة تناول المشروع الوطني، لم تتمكننا، حتى الآن، من التوافق على قضايا جوهرية مرتبطة بمساري التسوية والمقاومة. وبذلك تتحقق صحة الفرضية الأولى للدراسة والقائلة بأن للانقسام الفلسطيني جذوراً أعمق مما جرى في يونيو ٢٠٠٧ وأبعد من كونه خلاف أو صراع سياسي بين حركتي "فتح" و"حماس"، كما لا يمكن اختزاله فقط كحالة صراع على السلطة بين فتح وحماس، فما جرى في غزة هو تتويج لسيرورة من الخلافات العميقة، ومراكمة لصراعات استراتيجية واجهت النظام السياسي الفلسطيني (المشروع الوطني) منذ تأسيسه كمشروع حركة تحرر وطني، ثم تعمق وازداد إشكالاً مع وجود السلطة الفلسطينية.

مع ضرورة الإشارة إلى أن هذه الانشقاقات السياسية وبيئة الخلافات السابقة والمرافقة لها لم تكن لتوصف بالانقسام، وذلك لأن تلك الخلافات وما ينتج عنها من انشقاق يمكن تسميتها بـ"الانقسام الأفقي" أي الذي يدور في الفضاء السياسي حول قضايا فكرية نظرية وأيديولوجية، سواء بين مكونات منظمة التحرير الفلسطينية أو داخل المكون الواحد، دون أن يمس الجوهر الوطني للقضية الفلسطينية، أي خلاف وانشقاق يدور داخل المنظومة وليس حولها.^(٣)

غير أن الأحداث التي شهدتها قطاع غزة بين حركتي فتح وحماس، والصدام المسلح، الذي انتهى في يونيو ٢٠٠٧، بسيطرة حركة حماس على السلطة بالكامل، أدخل القضية الفلسطينية في واحد من أهم المنعطفات التي خاضتها في الفترة الماضية، وقضى على ما تبقى من ثقة متبادلة بين "فتح" و"حماس"، وأضعف بشكل غير مسبوق ما يمكن تسميته "الجانب الأخلاقي"، الذي يعد مبرراً للمجتمع الدولي وكثير من الدول العربية لدعم كفاح الشعب الفلسطيني.^(٤)

١ - عوكل، طلال: قراءة في أحداث غزة، أزمة عارضة أم أزمة بنيوية؟ مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٥٩، ٢٠٠٤، ص ٣٢.

٢ - جقمان، جورج، وآخرون: مصير المشروع الوطني الفلسطيني في ظل الانقسام الثنائي المستفحل، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد ١٨، عدد ٧١، ٢٠٠٧، ص ٢٣-٢٥.

٣ - كراجه، معز: الانقسام الفلسطيني من زاوية أخرى- وعي زائف بحقيقة "التقاسم"، مقال منشور بتاريخ ١ يوليو ٢٠١٧، على موقع صحيفة الاخبار، على الرابط التالي: <http://www.al-akhbar.com/node/279508>

٤ - فازت حركة حماس بنسبة ٥٧,٦٪ من مقاعد المجلس التشريعي، وفازت حركة فتح بنسبة ٣٢,٦٪ من المقاعد، وحصلت الكتل الانتخابية ذات الطابع اليساري ٦,٨٪، و ٣٪ من المقاعد فازها مستقلون يؤيد أغلبهم حركة حماس، المصدر: الموقع الإلكتروني للجنة المركزية للانتخابات: www.elections.ps

ثانياً

أسباب الانقسام السياسي الفلسطيني ٢٠٠٧

شكّلت تبعات الانتخابات التشريعية الثانية في يناير ٢٠٠٦ مفصلاً خطيراً على الوحدة الوطنية الفلسطينية، واستقرار مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني. فقد تميزت هذه الانتخابات بمشاركة معظم الفصائل الفلسطينية المعروفة بما فيها التي كانت تعارض اتفاقيات أوسلو باستثناء حركة الجهاد الإسلامي، وعلى رأس هذه الفصائل "حماس" التي كانت ترفض الدخول في مؤسسات السلطة التي أنشئت استناداً إلى "اتفاق أوسلو"، حيث تمكنت حركة "حماس" من الفوز بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني.

وكانت التبعيات المباشرة لهذه الانتخابات وقوع انقسام عمودي في هرم السلطة التنفيذية للسلطة الوطنية الفلسطينية: رئيس من حركة "فتح"، وأغلبية برلمانية لحركة "حماس" نجم عنها تكليف رئيس السلطة محمود عباس لرئيس كتلة "حماس" البرلمانية "إسماعيل هنية" بتأليف حكومة، كان قوامها أعضاء من حركته، الأمر الذي أدخل النظام السياسي في عملية صراع محتدم على ممارسة الصلاحيات، وأدى إلى إنتاج أزمة جديدة.^(١)

وبعد أن واجهت حكومة حماس الأولى صعوبات جمة، وحصار سياسي واقتصادي، تم الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة "إسماعيل هنية" أيضاً، واستمرت في تسيير الأراضي الفلسطينية وفقاً لتركيبة تلك الحكومة، إلى غاية ما حدث في قطاع غزة من اقتتال داخلي بين حركة حماس وحركة فتح، حيث سيطرت حماس عسكرياً على قطاع غزة بتاريخ ١٤ يونيو ٢٠٠٧، وما نتج عنه من أوضاع سياسية وقانونية جديدة تمثلت في إعلان رئيس السلطة الفلسطينية إقالة الحكومة التي شكلتها حماس وتعيين حكومة تصريف أعمال، فيما اعتبرت حماس أن حكومتها شرعية، وأنها منحت ثقة المجلس التشريعي، وأن حكومة تصريف الأعمال التي أعلن عنها الرئيس لن تحوز على منح الثقة من المجلس التشريعي الفلسطيني.

إضافة إلى إجراءات اقصائية وانتهاكات للحقوق المدنية والسياسية والإنسانية، اذ سارعت السلطة في الضفة الغربية بإغلاق مؤسسات حماس الخيرية، واعتقال أعضائها، ومصادرة سلاحها، وردت حماس بنفس الأفعال، ووقفت جميع أنشطة حركة فتح في قطاع غزة ما زاد في تفاقم الأزمة والصراع بين الحركتين.

منذ ذلك التاريخ بدأت جذور انقسام حقيقي في هيكل السلطة الفلسطينية سياسياً وإدارياً وقانونياً وازدادت حدة في ظل خطوات اتخذت زادت في إبراز ملامح هذا الانقسام. وفي تحليل أسباب الأزمة، يوجد سببان رئيسيان مباشران للأزمة الداخلية: سبب خارجي، وسبب داخلي؛ السبب الخارجي هو لجوء إسرائيل وأطراف اللجنة الرباعية، ومن دون معارضة عربية تذكر، لفرض الحصار المالي والسياسي على السلطة بعد أن أصبحت حماس جزءاً رئيسياً من السلطة، وجرى استخدام الحصار كعقوبة جماعية للشعب الذي مارس حقه الانتخابي على نحو

١ - جرباوي، علي: الحكومة الفلسطينية: من أزمة إلى أزمة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٠٤، ٢٠١٥، ص ٤٣.

لم يشكك في نزاهته أحد.^(١) وهذا يأخذنا لأزمة النظام السياسي الفلسطيني والسلطة الفلسطينية بالأساس وهو التلاعب بمكونات الحقل الوطني الفلسطيني السياسية والأمنية والمالية، من طرف فاعلين إقليميين ودوليين على حدٍ سواء.

أما السبب الداخلي فهو عدم تقبل تداول السلطة من ناحية المبدأ من جانب أوساط في السلطة، حيث كان هناك مسعى لإيجاد معارضة من داخل البرلمان فقط، بل أيضاً من داخل الدوائر الحكومية والوزارات، كان ذلك مسعى لإفشال حكومة "حماس" من الداخل، وفي المقابل وجدت قيادة "حماس"، أو أطراف منها، في نتيجة الانتخابات فرصة من أجل الانفراد بالسلطة واستخدامها لفرض سيطرتها وهيمنتها على المجتمع ككل.^(٢) وتأكيداً على هذا الرأي، إسراع "حماس" لتشكيل "القوة التنفيذية" كجهاز عسكري حكومي من عناصرها وخاضع لسيطرتها، لتشكل بهذا مرحلة فاصلة، نشأ فيها جناح عسكري مسلح يناقض الأجهزة العسكرية الرسمية، ومن هنا بدأت الاشتباكات الداخلية تقع بالتدريج؛ أي أن الأحداث التي جرت يونيو ٢٠٠٧ لم تكن مفاجئة، وإنما كانت امتداداً متدرجاً لما قبلها .

وتضيف الباحثة الى ما سبق، سبب آخر لاستمرار الاستقطاب ويستمد قوته على نحوٍ خاص منها، وهي شلل المؤسسات الوطنية الفلسطينية عبر سياسة التهميش ذاتها على الاتحادات والمنظمات جميعها، الشعبية والمهنية والنسوية والعمالية، المنضوية في منظمة التحرير الفلسطينية، والتي فقدت دورها الحاسم كمؤسسات وطنية قادرة على تعبئة فئات واسعة من الشعب الفلسطيني في تجمعاته الرئيسية، الذي يجعلها عاجزة عن التوسط في الصراعات والخلافات السياسية وحلّها.

١ - هلال، جميل: في الذكرى الستين للنكبة- الانقسام الفلسطيني والمصير الوطني، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ١٩، العدد ٧٣، ٢٠٠٨، ص ٥٧

٢ - جقمان، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣.

ثالثاً

تداعيات الانقسام الفلسطيني

على المشروع الوطني والقضية الفلسطينية

ما من أحد يشك اليوم فيما يعانيه النظام السياسي الفلسطيني من اختلال مستحكم، إذ إن لدينا كيانين منفصلين يحكمهما فصيلان متنافسان بشدة، ومتربعان في الضفة الغربية وقطاع غزة، الأول تحت الاحتلال الإسرائيلي، والآخر تحت حصار الاحتلال الإسرائيلي الخانق، ولكل واحدة من الحكومتين، الأولى "العلمانية" بدرجة ما والتي تسيطر عليها "فتح"، والثانية الإسلامية وتسيطر عليها "حماس"، قواتها الأمنية التي تمنع قدر المستطاع ما يقوم به أعضاء الفصيل المنافس من أنشطة في منطقتها، إن لم تعتقل أو تسجن أولئك الأعضاء. وهذان "الكيانان السياسيان" يعتمدان كلاهما أشد الاعتماد على التمويل الخارجي، الذي يأتي من مانحين متعددين، وقيمان تحالفات مع قوى إقليمية مختلفة يعارض بعضها بعضاً في السرّ أو في العلن. وبمرور الوقت، يزداد ابتعاد هذين الكيانين أحدهما عن الآخر.

وفيما يلي سنناقش تأثيرات الانقسام على القضية الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني:

١. أثر الانقسام على المشروع الوطني

- إن هذا الانقسام الذي أدى إلى حكومتين وسلطتين فلسطينيتين متناحرتين وتحت الاحتلال، يعتبر تدميراً للمشروع الوطني التحرري بكل صيغته، وذلك من خلال الأمور التالية: (٣)
- تدرع إسرائيل، ومعها الولايات المتحدة، بغياب شريك فلسطيني للسلام، وبالتالي تهزّب إسرائيل ممّا عليها من التزامات.
 - أضعف الانقسام مشروع السلام الفلسطيني لأن الرئيس أبو مازن أصبح ضعيفاً على طاولة المفاوضات، إذ بات غير قادر على التكلم باسم الشعب الفلسطيني كله، وخصوصاً عندما تتحدث عنه حركة "حماس" كرئيس منتهية صلاحيته.
 - أبطل الانقسام إمكان تطبيق قرارات الشرعية الدولية في شأن فلسطين، لأن الشرعية الدولية تتحدث عن الضفة وغزة كوحدة واحدة، كما أنه أضعف حق عودة اللاجئين، ذلك بأن هذا الحق يعتمد على قرارات دولية، وحتى مايو ٢٠١٧ (إطلاق وثيقة حركة حماس الجديدة) كانت الحركة لا تقر بالشرعية الدولية، ولا بقراراتها.
 - مكّن الانقسام إسرائيل من التفرغ للاستيطان في الضفة، وتهويد القدس بشكل غير مسبوق، كما مكّنها من اتخاذ قرارات عنصرية كيهودية الدولة من دون أن تواجه بردات فعل دولية.

٣ - أبراش، مرجع سبق ذكره، ص ١٢.

- أضعف الانقسام خيار المقاومة، حتى الانتفاضة بشكلها السلمي، وذلك بسبب انقطاع التواصل ما بين الضفة وغزة، وما سببه من غياب مرجعية واحدة يمكن أن توجه الحالة النضالية.
- التشكيك في قدرة الشعب الفلسطيني على حكم نفسه بنفسه، وهذا ما شجع على طرح مشاريع الوصاية.
- فقد المقاتل الفلسطيني والسلاح الفلسطيني احترامهما وهيبتهما أمام العالم وأمام الشعب، عندما أصبح السلاح الفلسطيني يوجّه نحو الفلسطيني، وعندما بات المقاتل الفلسطيني مجنّداً، أو ميليشياً مهمتها قمع الفلسطيني ومطاردته وإهانته.
- تحويل القضية من قضية شعب يناضل من أجل الحرية والاستقلال، إلى صراع على السلطة بين من يُفترض أنهم فصائل حركة تحرر وطني.
- تراجع الاهتمام الدولي بالقضية كقضية سياسية إلى مجرد اهتمامات إنسانية من إغاثة ومساعدات غذائية ورفع للحصار، إلخ.
- زيادة تأثير التدخلات الخارجية في القضية الوطنية سواء تعلق الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية وبالأوروبيين وبالاحتلال الاسرائيلي، أو بأطراف إقليمية كالدول والتنظيمات التي ترفع شعارات الممانعة، أو تلك المسماة دول الاعتدال. لاشك في أن التدخلات الخارجية حالة مزمنة في القضية الفلسطينية، لكنها في ظل الانقسام أصبحت أكثر حضوراً لضعف الجبهة الداخلية.

٢. أثر الانقسام على المؤسسات العامة الفلسطينية

كان المجلس التشريعي أول السلطات الفلسطينية التي تضررت بفعل الانقسام السياسي، حيث أصيب بالشلل التام والعجز عن ممارسة دوره الأساسي في مراقبة ومحاسبة أداء السلطة التنفيذية، فضلاً عن دوره في إقرار القوانين والتشريعات، ففي غزة واصلت كتلة التغيير والإصلاح - كتلة حركة حماس البرلمانية- عقد جلسات المجلس التشريعي، مدعية صحة انعقاد المجلس، وإصدار تشريعات وقرارات باسم المجلس التشريعي دون مصادقة رئيس السلطة الوطنية، ومقاطعة باقي الكتل البرلمانية لحضور الجلسات، وفي رام الله واصل الرئيس الفلسطيني محمود عباس في الضفة الغربية إصدار قرارات بقوة القانون، دون عرضها على المجلس التشريعي، بادعاء عدم انعقاد المجلس وحق الرئيس في إصدار قرارات بقوة القانون.^(١)

مع الإشارة إلى أنه منذ نهاية العام ٢٠٠٨، انتهت الولاية القانونية للرئيس محمود عباس، ومع نهاية ٢٠٠٩ انتهى التفويض الشعبي الذي منحه الناخب الفلسطيني لممثليه في المجلس التشريعي، ولا يستطيع أحد الادعاء أنه لا يزال يمثل الإرادة الشعبية، وهو ما يعد انتكاسة للعملية الديمقراطية.

١ - الحجار، عدنان: آلية التشريع في فلسطين وتأثير الانقسام عليها، مجلة جامعة الأزهر، المجلد ١٣، العدد ١، ص ١٥٨.

ومن جهة أخرى، استمرت أوضاع السلطة القضائية في التدهور وتعمق الشرخ خلال أعوام الانقسام، لجهة تكريس نظامين قضائيين منفصلين عن بعضهم البعض، وأضحى في قطاع غزة نظام قضائي أسسته الحكومة في غزة خلافاً للقانون الأساسي، يخضع لولايته مواطنو غزة، مقابل سلطة قضائية قائمة في الضفة الغربية يخضع لولايتها مواطنو الضفة الغربية فقط.^(١)

إن تضرر وتدهور مؤسسات الدولة والسلطة الوطنية، يعد خطراً حقيقياً على حقوق المواطن الأساسية، فلا ممثل شرعي يناقش قضاياهم ويحقق مصالحهم، ولا سلطة قضائية مستقلة غير ميسّسة تحمي حقوقهم من الانتهاك المتواصل من السلطات التنفيذية. كما أن استمرار الشرخ وتعمقه في هاتين السلطتين يقلل ويقلص من فرص إمكانية استعادة الوحدة.

٣. أثر الانقسام على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

تواصل تدهور مجمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة، بسبب استمرار الانقسام السياسي وتنازع الصلاحيات بين الحكومتين الفلسطينيتين في كل من رام الله وغزة. وكان للإجراءات المختلفة التي اتخذتها كل من الحكومتين على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، أثر بالغ في تفاقم معاناة السكان الفلسطينيين، وقد تزامنت تلك الإجراءات مع تواصل الحصار الشامل الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية المحتلة على القطاع منذ منتصف العام ٢٠٠٦، كشكل من أشكال العقاب الجماعي والذي كرس خنقاً اقتصادياً واجتماعياً شاملاً، وقوض كافة المحاولات الهادفة إلى تحسين أوضاع السكان المعيشية واحترام كرامتهم الإنسانية. إضافة إلى قطع رواتب الآلاف من الموظفين بشكل مس قدرتهم على توفير مصادر رزقهم وأفراد أسرهم. وتدهور الأوضاع الصحية بسبب النقص الشديد في إمدادات الأدوية والعلاجات والمستلزمات الطبية إلى المرافق الصحية، إضافة إلى تفاقم أزمة الكهرباء في قطاع غزة، والإغلاق المستمر لمعبر رفح المنفذ البري الوحيد لقطاع غزة.^(٢)

وعلى الرغم من مرور عشر أعوام على وقوع الانقسام، لم تستطع حركة "فتح" أن تهزم حركة "حماس"، أو أن تفرض شروطها عليها، بل إن سلطة "حماس" صمدت على الرغم من الثمن الغالي الذي تكبدته جزاء الحصار والعدوان والمقاطعة العربية والدولية، كما أنها استغلت أعوام الانقسام لتعميق سيطرتها، وإيجاد مؤسسات و أوضاع ومصالح على مختلف المستويات والصعد السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية والقضائية، تجعل خسارتها السلطة بالقوة عبر تحركات شعبية أو أحداث أمنية أو جزاء العدوان الإسرائيلي أكثر صعوبة.

١ - حسنية، إصلاح، وشراب، امجد: معالجة تداعيات الانقسام على الجهاز القضائي، في كتاب (نحو مصالحة وطنية مستدامة: أوراق عمل حول معالجة نتائج الانقسام)، مركز بال تينك للدراسات، غزة، ٢٠٠٨، ص ١١-١٤.

٢ - شعث، مرجع سبق ذكره، ص ٣١-٣٢.

رابعاً

"مبادرات الوحدة" مصالحة أم إعادة إنتاج للانقسام

منذ إعلان القاهرة في سنة ٢٠٠٥، مروراً بإجراء الانتخابات التشريعية في يناير ٢٠٠٦، ووقوع الانقسام السياسي والجغرافي في يونيو ٢٠٠٧، حتى الآن، شهدت الساحة الفلسطينية سلسلة من الحوارات والمبادرات والاتفاقات الفلسطينية والعربية والدولية، كان أبرزها: "وثيقة الأسرى ٢٠٠٥"، "اتفاق مكة ٢٠٠٦"، "إعلان صنعاء ٢٠٠٨"، الحوار الوطني الثنائي الشامل برعاية مصرية، والذي استمر فترة طويلة وانتهى بالورقة المصرية "اتفاق القاهرة ٢٠١١" الذي لم يقدم أي جديد، ولاحقاً توقيع "اتفاق الدوحة ٢٠١٢"، الذي لم يتمكن رئيس السلطة برغم حرصه على توقيعه بنفسه على توقيعه بنفسه مع خالد مشعل رئيس حركة حماس برعاية قطر من تطبيق ما ورد فيه، والفشل في تفعيل "اتفاق القاهرة الثاني ٢٠١٢". لبيتجه الفلسطينيون إلى توقيع "اتفاق الشاطئ" في غزة في ابريل ٢٠١٤، دون رعاية أحد، فيما اعتبر اختراقاً مهماً بإعادة حكومة غزة الى السلطة وتخلي حماس عنها ووضعها بتصرف رئيس السلطة لتشكيل حكومة التوافق الوطني والذي لم يتمكن أيضاً من الإقلاع بالمصالحة الفلسطينية. لتعلن حماس في مارس ٢٠١٧ إعلان لجنة إدارية بديلاً عن حكومة الوفاق لإدارة القطاع، والتي طالب الرئيس محمود عباس حركة حماس بحلها، ولم يتم الاستجابة للطلب، لترد السلطة بإجراءات عقابية وخطوات غير مسبوقه تجاه حركة حماس، ومما عقد الأمور والأوضاع في قطاع غزة، لتبقى المصالحة بعيدة المنال.

إن توقيع الاتفاقات وانهيائها بعد الشروع في تطبيقها كـ "اتفاق مكة"، أو قبل أن يجف حبر توقيعها كـ "إعلان صنعاء" الذي انهار بعد ساعات، أو الاستمرار في الحوار بشأنها طويلاً مثل الورقة المصرية، أو تعليقها حتى إشعار آخر مثل مصير "اتفاق القاهرة"، و"الدوحة" و"الشاطئ" أمور كلها أوجدت مخاوف متزايدة من أن المصالحة أصبحت عملية "مصالحة من دون مصالحة"، مثلما حدث مع عملية السلام المستمرة منذ "مؤتمر مدريد" في سنة ١٩٩١ كعملية من دون سلام.^(١)

وترى الباحثة أن الفشل المتكرر في تحقيق بنود مبادرات المصالحة المتتالية، يرجع إلى العديد من الأسباب، يمكن إيجازها بالنقاط التالية:

- **الافتقار إلى برنامج وطني:** إن اتفاقات المصالحة لم يكن ممكناً أن تشوبها المعضلات لولا الافتقار إلى رؤية فلسطينية واضحة تأخذ بعين الاعتبار توظيف مجمل هذه التغيرات والعوامل من أجل تحويل المصالحة إلى محطة في سياق عملية نهوض وطني شامل تستند إلى برنامج سياسي واضح. إذ تقدم التناقضات الداخلية والصراع على السلطة على حساب التناقض الرئيسي مع الاحتلال، الذي يشكل تهديداً للقضية الفلسطينية بمجملها.

١ - المصري، هاني: أفاق عملية المصالحة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨٨، ٢٠١١، ص ١٣.

- عدم توفر الإرادة السياسية لطرفي الانقسام، وإصرار كل طرف منهما على شروطه لإنجاز الوحدة، فالرئيس و"فتح" يعطيان الأولوية لاستعادة السلطة في غزة، بينما تعطي "حماس" الأولوية للاحتفاظ بسلطتها الانفرادية في غزة والاستعداد للمشاركة في المنظمة.

- افتقاد عنصر الثقة بين الطرفين: خصوصاً أن الحوارات والاتفاقات العديدة السابقة أضفت في مآلاتها جواً من الإحباط والشك وانعدام الثقة. فلا يثق الكثير من عناصر حماس بقيادة فتح للمسار السياسي الفلسطيني، خصوصاً بعد مسلسل التنازلات والاعتراف بـ"إسرائيل" والتنسيق الأمني معها، وبعد التجربة المريرة لأوسلو وما تلاها، وكذلك بعد اتهام العديد من العناصر القيادية المحسوبة على "فتح" بالفساد، فضلاً عن إصابة "فتح" نفسها بالتشرذم والترهل، مما يُصعب على فتح ضبط عناصرها في حال أي اتفاق مع "حماس". كما يرى الكثير من عناصر "حماس" أن "فتح" ما زالت محكومة بعقلية الهيمنة واحتكار السلطة، وأنها بالتالي لا توفر أي فرصة حقيقية لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني. وفي المقابل، لا يثق الكثير من عناصر "فتح" بقيادة "حماس" للمسار السياسي الفلسطيني، إذ يتهمونها بعدم الواقعية والتسبب في حصار الشعب وبعدم تقديم أية آفاق عملية لحل مشكلاته وهمومه.

- حصر الحوار والاتفاقات الوطنية على "فتح" و"حماس"، إذ يتفقان ثنائياً أولاً، وبعد ذلك تتم مشاركة الفصائل الأخرى والمستقلين، ويتم تغييب الشعب، خصوصاً الاتحادات والنقابات والمؤسسات الأهلية والشباب والمرأة، ما أدى إلى اعتماد منطق نظام المحاصصة الفصائلي الثنائي الذي يغلب مصالح الطرفين المتنازعين على المصلحة الوطنية والقواسم المشتركة.

- تقديم مسألة السلطة على المنظمة مع أن المفترض هو العكس تمامًا، حيث تم التركيز على تطبيق البنود المتعلقة بالسلطة، مثل تشكيل الحكومة والانتخابات وغيرها من المسائل التي تتعرض لتأثير العوامل الخارجية، وخصوصاً "إسرائيل"، الدولة المحتلة، التي تملك كل وسائل التأثير على السلطة، بينما تملك وسائل تأثير أقل على المنظمة، في حين أُهمل تطبيق البنود التي تتعلق بالمنظمة، مثل تفعيل الإطار القيادي المؤقت، بالرغم من أنها تمثل الشعب الفلسطيني أينما تواجد، علمًا أن أكثر من نصفه مشرد خارج وطنه.

- تأثير الأطراف العربية والإقليمية والدولية الذي تزايد بشكل كبير جدًا بعد الانقسام جزاء حاجة كل من الطرفين المتنازعين للانحياز إلى محور، والارتئان للمساعدات المقدمة له، والرهان على المتغيرات، خصوصاً بعد اندلاع ما سمي بـ"الربيع العربي"، وما رافقه من صعود الإسلام السياسي و"جماعة الإخوان المسلمين" تحديداً، حيث تشكل "حماس" امتداداً فلسطينياً لها، الأمر الذي أقلق "فتح" وجعلها أكثر ترددًا وحذرًا في تطبيق اتفاق المصالحة حتى لا يطبق لصالح منافستها "حماس"، والعكس يحصل عندما سقط "الإخوان المسلمون" من الحكم في مصر.

- تأثير جماعات الانقسام داخل السلطتين وخارجهما، ما يجعل الحوار حول المصالحة والإقناع بأهميتها لا يحقق النتائج المتوخاة، إذ أن وزن هذه الجماعات التي ازدادت نفوذاً وثروة وسلطة في مرحلة الانقسام، وهي تخشى من أن تفقدها الوحدة الكثير من المكاسب والمراكز، خصوصاً أن الانقسام أطاق بالمؤسسات الرقابية، مثل المجلس التشريعي، والقضاء المستقل الفاعل، والإعلام الحر المستقل، في حين تعمقت أشكال الحكم الفردي والممارسات القمعية، مثل الاستدعاءات، ومنع السفر، والاعتقالات، وإغلاق المؤسسات، في ظل حاجة كل فريق إلى التفاف أنصاره ومؤيديه حوله.

- تدني مستوى التيار الثالث في الساحة الفلسطينية، ودور القوى الديمقراطية والتي تحدثت كثيراً عن أهمية الوحدة الوطنية ومخاطر الانقسام، ولكن دورها لم يكن بالمستوى المطلوب في تشكيل حالة ضغط شعبية ملموسة لمعالجة الوضع.

- تجاهل إعادة توحيد المؤسسات المدنية والأمنية التابعة للسلطتين القائمتين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي المهمة الرئيسية التي يجب أن توكل إلى حكومة التوافق الوطني لإنهاء الانقسام، والتي تعكس جوهر المصالح السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة ببقاء الانقسام أطول فترة ممكنة، إن لم يكن تأييده، الأمر الذي يهدد باستمرار الانقسام بين هذه المؤسسات ومرجعياتها، ويحوّل أي حكومة توافقية إلى مجرد "إدارة مشتركة" للانقسام بدلاً من إنهائه.

بناءً على ما سبق تتحقق صحة الفرضية الثانية للدراسة والقائلة بأن مبادرات إنهاء الانقسام بصيغها المختلفة هي صيغ لإعادة إنتاجه تقوم على تقاسم السيطرة والنفوذ بين حركتي "فتح" و"حماس"، ما يحد من قدرتها على إنهاء الانقسام، وهو ما يعني أن إنهاء الانقسام يقتضي ولوج كل طرف بمصالحتين: الأولى، مع المشروع الوطني بغرض ترميم علاقته به لاستعادة ثقة الناس به؛ ومصالحة أخرى مع الذات لتطهيرها مما تضمه من نزعات إقصائية فكرياً وسلوكياً ضد الآخرين.

خامساً

اتفاق القاهرة (اكتوبر ٢٠١٧)

أدت خطوة حركة "حماس" المفاجئة في مارس ٢٠١٧ بالإعلان عن تشكيل "اللجنة الإدارية لإدارة قطاع غزة"، وما تبعها من اتخاذ الرئيس عباس عقوبات غير مسبوقة على حركة "حماس" وقطاع غزة، (ومن بين الإجراءات العقابية قيام السلطة بخصوصات على رواتب موظفيها في القطاع، وقطع بعضها، وإحالة آلاف الموظفين إلى التقاعد المبكر، وتقليص الكهرباء المقدمة لقطاع غزة، وتقليصات في التحويلات الطبية، والتهديد بإجراءات وعقوبات أخرى لاحقة) لزيادة القطيعة بين شطري الوطن، وشكلت تهديداً بقطع كل سبل انجاز المصالحة الوطنية.

بيد أنه بعد ٦ شهور، ودون سابق انذار استجابت حركة "حماس" لشروط الرئيس عباس وأعلنت عن حل لجنتها الادارية، وتوصلت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" و"حركة فتح" والسلطة الوطنية إلى توقيع اتفاق مصالحة في القاهرة بتاريخ ١٢ اكتوبر ٢٠١٧، وفق اتفاق القاهرة الموقع في مايو ٢٠١١ وملحقاته، تتسلم بموجبه حكومة التوافق الوطني الفلسطينية التي يرأسها رامي الحمد الله السلطة في قطاع غزة، وإجراء انتخابات عامة.

لقد تلاقت مصالح داخلية فلسطينية وإقليمية في دفع الحركتين للاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية يعقها عدد من الانتخابات. وكانت حظوظ نجاح هذا الاتفاق أوفر هذه المرة؛ لأن مصالح القوى التي دفعت إليه أقوى من التباينات بينها.

فبالنسبة لدوافع حركة "حماس"؛ حدوث تغير في استراتيجية ورؤية الحركة، اذ شكلت وثيقتها السياسية في مايو ٢٠١٧ وانتخاب قيادة جديدة إنعكاساً لرؤيتها المستجدة، وهي الأرضية التي تمت على أساسها سلسلة التفاهات في القاهرة ورعايتها مع محمد دحلان و"التيار الاصلاحى في فتح" فوصولاً إلى المصالحة مع الرئيس عباس وحركة "فتح"؛ ما يعكس دينامية قيادتها وسرعة التكيف لديهم.

وفي المقابل، كانت أهم دوافع حركة فتح والسلطة الفلسطينية للاتفاق مع حماس، خشية الاولى من إغلاق كافة أبواب المصالحة أمام حركة "حماس"، وبالتالي لجوء الاخيرة لمواجهة عسكرية مع الاحتلال، أو تنفيذ لخطة الجناح العسكري لحماس "كتائب القسام" المسربة في أغسطس ٢٠١٧، والتي تتلخص في إحداث حالة فراغ سياسي وأمني بغزة. وفي سياق متصل، رغبة الرئيس الفلسطيني محمود عباس في مواجهة تيار محمد دحلان المتصاعد والمدعوم سياسياً ومادياً من قوى عربية وخليجية مؤثرة، والذي بدأ يعمل مؤخراً للعودة إلى دائرة الضوء مجدداً بعد أن تم الإعلان، ولقاءات مستمرة بين وفد من قطاع غزة ووفد من "تيار دحلان"، وبرعاية مصرية غير رسمية، بالترافق مع دور دحلان بإجراءات تسهيل دخول وقود من معبر رفح، واستثمارات إمارتية بالملايين في قطاع غزة.

كما ساهمت عوامل خارجية اقليمية ودولية في تحريك ملف المصالحة والتوصل لتفاهات القاهرة، أبرزها العامل المصري، حيث يسعى النظام المصري لإثبات نفسه كلاعب اقليمي هام من خلال تواجده المؤثر على الساحة الفلسطينية، خاصة بعد تراجع دور تركيا بسبب أزماتها الداخلي والاقليمية، وانحسار دور قطر بعد الأزمة الخليجية وفرض حصار خليجي عربي عليها، مما يجعل مصر تخترق أهم ملفين على الساحة الفلسطينية حالياً، الأول "صفقة القرن"؛ الثاني "صفقة تبادل أسري" قد تكون مصري الوسيط فيه ما بين المقاومة الفلسطينية والاحتلال الاسرائيلي. من جهة اخرى وربما باتت مصر على قناعة أن تقارب "حماس" مع مصر سيعزز من قدرة الجيش المصري في مواجهة المجموعات المسلحة، في حال تم تفعيل التعاون الاستخباراتي والأمني فيما بينهم.^(١)

في المقابل قد يشكل الدور الأميركي دافعاً للتحرك المصري، لإنجاح رؤية استراتيجية يمتلكها وهي ما أعلن عنها رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب" والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بإسم "صفقة القرن"، وفسرها وزير الخارجية المصري سامح شكري، بأنها الحديث عن أولويات الدول العربية بشأن قضية السلام وتحقيق الاستقرار في المنطقة وإزالة الصراع وتأثيره على المنطقة، ومرتبطة أيضا بإزالة التهديدات المرتبطة بالإرهاب.^(٢) لذا قد يكون البدء بتوحيد الموقف الفلسطيني كمقدمة لإنجاح مبادرة ترامب للسلام، وهو ما يفسر رفع الفيتو الامريكي عن اتفاق المصالحة برعاية مصرية وترحيب اللجنة الرباعية والولايات المتحدة به.

١ - الداخلية تشرع بتنفيذ مرحلة جديدة على الحدود الجنوبية"، موقع وزارة الداخلية والأمن والوطني، دولة فلسطين، ٢٨ يونيو ٢٠١٧، على الرابط التالي: <http://bit.ly/2kAaNEM>

٢ - موقع الوفد، فيديو.. الخارجية تكشف ما قصده السيسي لـ"ترامب" من "قضية القرن" ٣، أبريل ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي: <https://m.alwafd.org/%D9%85%D9%8A%D9%80%D8%AF%D9%8A%D8%A7/1487597-%D9%81%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%83%D8%B4%D9%81-%D9%85%D8%A7-%D9%82%D8%B5%D8%AF%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A-%D9%84%D9%80-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8-%D9%85%D9%86-%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%86>

سادساً

سيناريوهات مستقبل المصالحة الفلسطينية والوحدة الوطنية

تغاضى الاتفاق الفلسطيني الجديد والمبنى على ورقة التفاهم ٢٠١١ عن أبرز قضيتين خلافيتين، وأرجأهما "فنياً" إلى المرحلة الانتقالية، فلم تُحسم قضايا الملف الأمني الأساسية وهي: أولاً، طريقة استيعاب العناصر التابعة لـ "فتح" و"حماس" في الأجهزة الأمنية وما يعنيه من مواصلة دور هذه الأجهزة في التنسيق مع الاحتلال الاسرائيلي، ثانياً، الحق في الإبقاء على سلاح المقاومة بوصفه حقاً مشروعاً طالما بقي الاحتلال قائماً، كما تغاضى الاتفاق عن موضوع تحديد الموقف من المفاوضات.

وعليه يواجه اتفاق المصالحة الجديد تحدي تحقيق الوحدة الوطنية أو الانهيار مجدداً وتكريس ثنائية السلطة الضعيفة في الضفة الغربية وسلطة حماس في قطاع غزة، وما يتبعه من خيارات شعبية محتملة ستحدد مستقبل القضية الفلسطينية.

بناءً عليه يقف اتفاق المصالحة الجديد أمام عدة مفترقات رئيسة وسيناريوهات:

- **السيناريو الأول:** تنفيذ اتفاق المصالحة بشكل جزئي، عبر السماح لحكومة التوافق برئاسة "الحمد لله" لممارسة مهامها في غزة، أو الاتفاق على حكومة وفاق جديدة برئاسة شخصية توافقية جديدة، والوصول لحلول جزئية في مشكلة الطاقة الكهربائية، وفتح معبر رفح البري من أجل إتاحة الحركة أمام الراغبين في السفر، دون تنفيذ باقي النقاط المتفق عليها من توحيد المؤسسات الأمنية والتمهيد لانتخابات تشريعية ورئاسية ورفع الحصار بالكامل عن قطاع غزة، واصلاح (م. ت. ف). وبالتالي بقاء المصالحة صورية فلا تنهار ولا تُطبق، لأن هناك فوائد ملموسة لطرفي النزاع الداخلي من إبقاء المصالحة على وضعها الحال. وهذا السيناريو هو الأكثر احتمالاً لتحقيقه لتوافقه مع مصالح حماس بالتهرب من التزاماتها تجاه القطاع، والتخفيف من حدة الإجراءات العقابية من الرئيس عباس، وكذلك توافقه مع مصالح حركة فتح، والرئيس عباس.

- **السيناريو الثاني:** أن ينتهي الاتفاق إلى الفشل، إذا كان محوره الانتخابات، وليس اصلاح بنية النظام السياسي الفلسطيني، واعادة هيكل المؤسسات الوطنية واصلاح ما افسده الانقسام، وقد يفشل الاتفاق إما قبل الوصول إلى الانتخابات، نتيجة لفشل حكومة التوافق برفع الحصار عن غزة واستمرار إغلاق المعبر؛ وتنصل الحكومة عن استحقاقات قطاع غزة المختلفة بشكل متعمد. مما قد يجعل المصالحة لا قيمة لها، خصوصاً وأن الشيء الأساسي المرجو من المصالحة هو رفع الحصار عن غزة، وكذلك اتباع ومواصلة أبو مازن سياسة الانفراد بالقرار واستخدام مصطلحات توتيريه مع حركة حماس، ومماطلته في عقد الإطار القيادي لمنظمة التحرير بعد أن تقرر دخول حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي" فيه كما حصل مسبقاً، أو قد تخضع السلطة إلى ضغوط مالية تمارسها "إسرائيل" وواشنطن لإجهاض الاتفاق وإعاقة إنجاز بنوده، دون تحقيق أي اختراق سياسي على صعيد المفاوضات، ما يتسبب في دفع حماس للسيطرة على قطاع غزة مرةً أخرى. أو استمرار السلطة الحديث

عن نزع سلاح المقاومة، وانتقاد انفاق المقاومة، وهو ما سيرفضه الجناح العسكري لحركة حماس "كتائب عز الدين القسام"، والذي قد يضطر لإعادة الاشتباك مع القوى الامنية فرض سيطرته على القطاع. أو مع إجراء الانتخابات نفسها. حيث أن أي عملية انتخابية في ظل سلطة تحت الاحتلال لن تكون نتائجها مقبولة من الطرف المهزوم سواء كان فتح أو حماس، وقد جرب الفلسطينيون الانتخابات قبل تحقيق السيادة والاستقلال وخبروا نتائجها. وفي هذا الحالة سنشهد سيناريو الانفصال تماماً بين غزة والضفة، ما سيدفع حركة حماس لخيارين، إما للجوء الى اتفاق مع التيار الثاني في فتح ومنافس عباس السيد "دحلان"، والمدعوم من مصر ودول خليجية. ما سيستدعي الرئيس عباس والسلطة الوطنية لإعلان قطاع غزة إقليمياً متمرداً، وقطع كافة الاتصالات والتحويلات المالية مع القطاع. أو تطبيق خطة الجناح العسكري لحماس "كتائب القسام" المسربة في أغسطس ٢٠١٧، والتي تتلخص في إحداث حالة فراغ سياسي وأمني بغزة، ما قد يفتح الباب على مصراعيه لكل الاحتمالات بما في ذلك حدوث مواجهة عسكرية مع الاحتلال الإسرائيلي. وفي الحالتين فان سيناريو الانفصال الكلي كارثي، لأنه سيشق الطريق أمام إقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة في الضفة، ودويلة محاصرة في غزة. وهنا ترى الباحثة ترى ان أي مصالحة مع تيار "دحلان" لن تقبل به "كتائب القسام" باعتباره خصم "غير وطني" وغير مرغوب فيه، كما أن أي حالة إحداث فراغ سياسي بالقطاع لن ترضى به القوى السياسية بحماس والتي تحكمها مصالح اقتصادية ومشاريع استثمارية بالملايين في قطاع غزة. وبالتالي يبقى الحديث عن هكذا إجراءات وخطوات في إطار بدائل مطروحة، لتحدي سياسة الرئيس عباس، إلا أنها لن تحدث فعلياً.

- **السيناريو الثالث:** اقتناع القوى المتنازعة سواء تحت وطأة التهديدات الإسرائيلية المستمرة للأراضي والمقدسات الفلسطينية، أو تحت وطأة ضغط وانفجار شعبي نتيجة لتدهور أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية، لتدارك الأمر وتطبيق اتفاق المصالحة الأخير "القاهرة أكتوبر ٢٠١٧" بشكل جدي ومتتابع أو متوازٍ، بحيث يكون شكلاً من أشكال التعايش بين سلطتين وبرنامجين، والتمهيد فعلياً لأجراء انتخابات تشريعية، ورتاسية مع غطاء وحدوي يمكن أن يساعد على عدم تعميق الانقسام وجعله ينتهي إلى غير رجعة.

- **السيناريو الرابع:** شروع الفلسطينيين في شق مسار سياسي جديد، والدخول في حوار وطني وشامل جديد، يتجاوز أخطاء الحوارات والمبادرات السابقة من اتفاقات لمحاصصة وتقاسم سلطة، إلى اتفاقات لاعتماد استراتيجية وطنية شاملة تجمع بين المقاومة الشاملة والمقاطعة والتحرك السياسي الدولي، وتبدأ بإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة على أساس برنامج وطني وشراكة حقيقية وأسس ديمقراطية.

ونظراً للصورة المعقدة في المشهد الفلسطيني والاقليمي والدولي، يبقى من الصعب ترجيح سيناريو عن آخر، إلا أن الباحثة ترى أن السيناريو الأول هو الأقرب على المنظر القريب، وفي نفس السياق تأتي أهمية الإشارة إلى أنه من الوهم الاعتقاد بأن المكتب السياسي الجديد لحركة "حماس" في غزة (السنوار والعاروري) قادر على أن يحقق ما لم يحققه الآخرون. لأن ملف المصالحة مرتبط بتغيرات إقليمية ودولية في المقام الاول، ولمشكلات بنيوية وجذرية بالنظام السياسي الفلسطيني.

إن استمرار الانقسام لعشر سنوات، وفشل جميع مبادرات المصالحة، يكشف عن إخفاق السياسة الفلسطينية في إعادة بناء المشروع الوطني، فمع أن تجاوز الانقسام الفلسطيني الراهن يجب أن يبقى هدفاً استراتيجياً لجميع القوى الفلسطينية، إلا أن أغلبية المؤشرات العملية تدل على أن هذا الانقسام مرشح للاستمرار.

فبعد عقد على سيطرة حماس على مقاليد الحكم في قطاع غزة، تعقدت الأمور وتغيرت قواعد اللعبة مع الأزمة الخليجية المتفاقمة، وبعد وضع الولايات المتحدة الأمريكية "حركة حماس" في قائمة الإرهاب مع "تنظيم داعش" و"القاعدة" و"الأخوان المسلمين". وبدأ الرئيس "محمود عباس" بتصفية حساباته مع "حماس" وفرض إجراءات غير مسبوقة ضد القطاع لإرجاعه لحضن شرعية السلطة الفلسطينية، الذي يعاني أوضاعاً مأساوية جراء ارتفاع نسب الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي وسوى ذلك من الأزمات، إلى جانب دعوات "إسرائيل" إلى حل الأونروا، يستلزم ضرورة إجراء حوار وطني جدي، وقطع سبل الانفصال بين شطري الوطن.

مما لا شك فيه أن الحوار الوطني وتحقيق المصالحة يعوقه الكثير من العقبات، إلا أنه يبقى أداة إستراتيجية لتصويب مسار الحركة الفلسطينية، فالشعب الفلسطيني وقواه وفصائله أحوج ما تكون من أي وقت مضى لمصالحة وطنية تنهي الانقسام وتعزز الوحدة من أجل مواجهة تحديات المشروع الصهيوني الذي يسعى لسلب ما بقي من الأرض، وتهويد القدس والاستيلاء على المقدسات، بل وإنهاء القضية الفلسطينية. وليست المسألة هنا مسألة محاصصة أو تقسيم سلطة أو توزيع مكاسب، بل هي مسؤولية وطنية لحماية ثوابت وحقوق شعبنا، وإنهاء الاحتلال وتقرير المصير كشعب حر مستقل صاحب سيادة على أرضه وفي وطنه.

ولعل المسار الأفضل لاختبار نوايا حقيقية لعلاج المأزق الفلسطيني البدء بملف منظمة التحرير الفلسطينية، والبدء بترتيب البيت الفلسطيني نفسه، والاتفاق على برنامج وطني، وتحديد أولوياته الوطنية. وعند ذلك يكون موضوع حكومة السلطة وانتخاباتها هو أحد تجليات وتطبيقات البرنامج الوطني، وتكون السلطة الفلسطينية نفسها هي إحدى أدوات تطبيق هذا البرنامج، بعيداً عن الهيمنة والإملاءات الإسرائيلية والأميركية.

الخاتمة

التوصيات

بناءً على مخرجات الدراسة، فإن الباحثة توصي بما يلي:

- إعادة بناء الثقة بين القوى الفلسطينية لدفع المصالحة إلى الأمام، ولتحقيق ذلك لا بد من القيام بخطوات عاجلة وسريعة تتمثل في: إلغاء الإجراءات العقابية من قبل السلطة على قطاع غزة وحركة "حماس"، وتنفيذ خطوات دمج المؤسسات والموظفين بعيداً عن الاعتبارات السياسية.
- ترتيب أوضاع مختلف مؤسسات السلطة على أسس مهنية خالصة، وتفعيل مؤسسات القضاء، والمجلس التشريعي الفلسطيني.
- العمل على إيجاد آلية للرقابة على حكومة التوافق ومساءلتها، في ظل تعطل عمل المجلس التشريعي.
- تطوير آليات صناعة القرار الوطني الفلسطيني، وتقليل تأثيرات السياسة الدولية والهيمنة والضغط الإسرائيلي. عبر الاعتماد على مصادر تمويل وطنية للسلطة الفلسطينية.
- المسار الأفضل لاختبار نوايا حقيقية لعلاج المأزق الفلسطيني البدء بملف منظمة التحرير الفلسطينية، والبدء بترتيب البيت الفلسطيني نفسه، والاتفاق على برنامج وطني، وتحديد أولوياته الوطنية في التعامل مع "إسرائيل"، لإنهاء الاحتلال وتقرير المصير، ومراجعة طريق التسوية بشكله الحالي، ووضع الخطط والسياسات الكفيلة لمواجهة الحكومة الإسرائيلية اليمينية. حيث لا يجوز استمرار وجود برنامجين سياسيين متناقضين، فتح والسلطة (مواصلة التفاوض- انتقاد المقاومة ومصادرة سلاحها) وفي المقابل حماس المتمسكة (بمشروع المقاومة- رفض أوسلو- وقف المفاوضات- تجريم التنسيق الأمني). وعند ذلك يكون موضوع حكومة السلطة وانتخاباتها هو أحد تجليات وتطبيقات البرنامج الوطني، وتكون السلطة الفلسطينية نفسها هي إحدى أدوات تطبيق هذا البرنامج، بعيداً عن الهيمنة والإملاءات الإسرائيلية والأمريكية.
- إجراء انتخابات للمجلس التشريعي والرئاسة وإفساح المجال أمام الشعب لكي يجدد الولاية لمن يعتقد أنه الأفضل في الدفاع عن مصالحه.
- على حركتي "فتح" و"حماس"، كبح جماح العناصر التوتيرية من أبنائهما، والتركيز على عملية تثقيف واسعة لشرح أهمية المصالحة لكل الأطراف، من أجل تفويت الفرصة على المتربصين، وللحفاظ على الثوابت الفلسطينية والدم الفلسطيني.
- إحداث تحرك شعبي يساهم بشكل كبير في الضغط على الأطراف ووضع حد للانقسام، إلى جانب الضغط الواجب من القوى الأخرى ومؤسسات المجتمع المدني في هذا الاتجاه.

المراجع

١. أبراش، إبراهيم: جذور الانقسام الفلسطيني ومخاطره على المشروع الوطني: مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ٢٠، العدد ٧٨، ٢٠٠٩.
٢. جرباوي، علي: الحكومة الفلسطينية: من أزمة إلى أزمة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٠٤، ٢٠١٥.
٣. جقمان، جورج، وآخرون: مصير المشروع الوطني الفلسطيني في ظل الانقسام الثنائي المستفحل، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد ١٨، عدد ٧١، ٢٠٠٧.
٤. الحجار، عدنان: آلية التشريع في فلسطين وتأثير الانقسام عليها، مجلة جامعة الأزهر، المجلد ١٣، العدد ١، ٢٠١٣.
٥. الحسيني، سنية: الانقسام وحدود التباين الفكري بين "فتح" و"حماس"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٠٥، ٢٠١٦.
٦. حسنية، إصلاح، وشراب، امجد: معالجة تداعيات الانقسام على الجهاز القضائي، في كتاب (نحو مصالحة وطنية مستدامة: أوراق عمل حول معالجة نتائج الانقسام)، مركز بال تينك للدراسات، غزة، ٢٠٠٨.
٧. شعث، عزام: الانقسام الفلسطيني، ومعوقات استعادة الوحدة الوطنية، مجلة سياسات، العدد ٢٤، ٢٠١٣.
٨. عوكل، طلال: قراءة في أحداث غزة، أزمة عارضة أم أزمة بنيوية؟ مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٥٩، ٢٠٠٤.
٩. كراجه، معز: الانقسام الفلسطيني من زاوية أخرى- وعي زائف بحقيقة "التقاسم"، مقال منشور بتاريخ ١ يوليو ٢٠١٧، على موقع صحيفة الاخبار، على الرابط التالي: <http://www.al-akhbar.com/node/279508>
١٠. المصري، هاني: آفاق عملية المصالحة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨٨، ٢٠١١.
١١. موقع وزارة الداخلية والأمن والوطني، دولة فلسطين، الداخلية تشرع بتنفيذ مرحلة جديدة على الحدود الجنوبية، ٢٨ يونيو ٢٠١٧، على الرابط التالي: <http://bit.ly/2kAaNEM>
١٢. موقع الوفد، فيديو.. الخارجية تكشف ما قصده السيسي لـ"ترامب" من "قضية القرن"، على الرابط التالي: <https://m.alwafd.org/>
١٣. هلال، جميل: تفكك الحقل الفلسطيني، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٠٧، ٢٠١٦.
١٤. هلال، جميل: في الذكرى الستين للنكبة- الانقسام الفلسطيني والمصير الوطني، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ١٩، العدد ٧٣، ٢٠٠٨.

إخلاء مسؤولية

وجهات النظر والآراء الواردة في الموجز/الورقة
خاصة بالمؤلفين فقط

ولا تعكس السياسة الرسمية
أو تحدد توجه معهد نواة.